

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠١٨

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع طريق عرضي ٤ (ضمن برنامج تنمية شبه

جزيرة سيناء) بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية بمبلغ ١٧ مليوناً و ٥٠٠ ألف دينار كويتي ،

والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية قرض مشروع طريق عرضي ٤ (ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء)

بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بمبلغ ١٧ مليوناً و ٥٠٠ ألف دينار كويتي، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ ،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

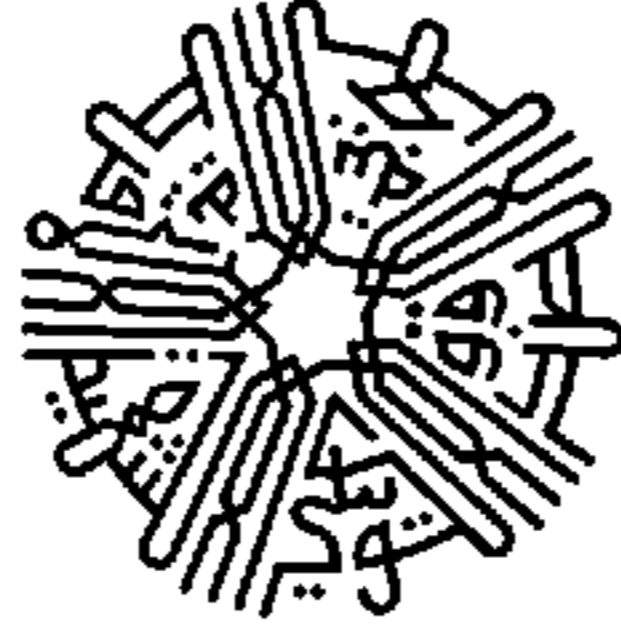
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رمضان سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٢٠ مايو سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٠ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠١٨ م) .



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

قرض رقم (987)

اتفاقية قرض

مشروع طريق عرضي 4

(ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء)

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ 2018/3/13

اتفاقية قرض

بتاريخ 2018/3/13 بين حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلي بالمقترض)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويشار إليه فيما يلي بـ"الصندوق") .
بما أن المقترض قد طلب الحصول على قرض من الصندوق للإسهام في تمويل مشروع طريق عرضي 4 الوارد وصفه في الجدول رقم (2) من هذه الاتفاقية (ويشار إليه فيما يلي بـ"المشروع") ، والذي تضطلع به الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البري (ويشار إليها فيما يلي بـ"الهيئة") ؛

وبما أن الهيئة سوف تعهد للهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتنفيذ عناصر المشروع ؛
وبما أن غرض الصندوق هو الإسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الأخرى ومدتها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها ؛
وبما أنه ثبت للصندوق أهمية المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض ؛
وبما أن الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض إلى المقترض (يشار إليه فيما يلي بـ"المقترض") ، وذلك بالشروط والأوضاع المبينة بهذه الاتفاقية ؛
لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

(المادة الأولى)

تعريف

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها، إلا إذا اقتضى سياق النص

غير ذلك :

(أ) "المشروع" يعنى المشروع أو المشروعات أو المخطط أو المخططات والذي من أجله

عقد القرض والوارد وصفه في الجدول رقم (2) من هذه الاتفاقية أو حسبما يعدل

هذا الوصف من وقت لآخر بإتفاق بين المقترض والصندوق ؛

(ب) "بضاعة" أو بضائع تعنى المواد والمهمات والآلات والأدوات والخدمات المطلوبة

للمشروع، وثمان البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها إلى دولة المقترض ؛

(ج) "هيئة الطرق والكبارى" تعنى الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى، هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية أنشئت بموجب القرار الجمهورى رقم 359 لسنة 1976 المعدل بقرارات آخرها القرار الجمهورى رقم 334 لسنة 2004 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 2004 ، أو أى خلف للهيئة أو محال إليه يحل محلها فى المستقبل .

(المادة الثانية)

القرض، والفائدة والتكاليف

الأخرى، والسداد، ومكان السداد

- 1 - يوافق الصندوق على أن يقدم للمقترض، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها، قرضاً مقداره (17.500.000 د.ك) سبعة عشر مليوناً وخمسمائة ألف دينار كويتى .
- 2 - يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع واحد ونصف بالمائة (1.5%) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- 3 - يضاف إلى الفائدة نصف بالمائة (0.5%) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، لمواجهة تكاليف إدارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .
- 4 - فى حالة قيام الصندوق بإصدار تعهد كتابى نهائى غير قابل للرجوع فيه، بناءً على طلب المقترض ، تطبيقاً لنص الفقرة (2) من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية، يلتزم المقترض بدفع نصف فى المائة (0.5%) سنوياً عن أصل المبلغ الباقى بغير سحب، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائى غير القابل للرجوع فيه .
- 5 - تحتسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة 360 يوماً مقسمة إلى 12 شهراً كل منها 30 يوماً وذلك بالنسبة لأى مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

- 6 - يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لأحكام السداد الواردة في الجدول رقم (1) من هذه الاتفاقية .
- 7 - تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهر في أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة .
- 8 - يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق إخطاراً سابقاً بـ(45) خمسة وأربعين يوماً على الأقل ، أن يسدد إلى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :

- (أ) أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو
- (ب) أصل أى قسط كامل من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر أقساط القرض استحقاقاً .
- 9 - أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق في حدود المعقول .
- 10 - لأغراض هذه الاتفاقية حدد المقترض وزارة المالية بجمهورية مصر العربية لسداد كافة الإلتزامات المالية الناشئة عن القرض للصندوق .

(المادة الثالثة)

العملة

- 1 - يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدينار الكويتية وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدينار الكويتي .
- 2 - يقوم الصندوق ، بناءً على طلب المقترض - وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، أو التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً لمقدار الدينار الكويتية التي لزمتم للحصول على العملة الأجنبية .

3 - وعند سداد القرض ، أو الفوائد ، أو التكاليف الأخرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ، بناءً على طلب المقرض - وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدنانير الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير ، بعملة أو عملات أجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر ، ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الإتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية ، وبمقدار ما يتسلمه منها .

4 - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

(المادة الرابعة)

سحب مبالغ القرض واستعمالها

1 - يحق للمقرض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .
ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ 2018/03/01 إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .

2 - يجوز بناءً على طلب المقرض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، أن يقوم الصندوق بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقرض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض ، ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا ألغى القرض أو أوقف حق المقرض في السحب .

3 - عندما يرغب المقرض في أن يسحب أى مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والإقرارات والتعهدات التي يطلبها الصندوق في حدود المعقول .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ،
يجب أن تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع إلا إذا إتفق المقترض
والصندوق على خلاف ذلك .

4 - على المقترض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب
التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق بصرف المبالغ
المطلوبة أو بعد صرفها .

5 - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من
حيث المضمون والشكل لإثبات أن المقترض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ
المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها
في هذه الاتفاقية .

6 - يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف
المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول رقم (2) من هذه الاتفاقية .
وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والإجراءات التي تتبع في الحصول عليها بإتفاق بين
المقترض والصندوق قابل للتعديل بإتفاق لاحق بينهما .

7 - يلتزم المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو
في تنفيذ المشروع فقط، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .

8 - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ،
سواء إلى المقترض أو لإذنه وأمره .

9 - ينتهى حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ 2023/06/30 أو أى
تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق .

(المادة الخامسة)

أحكام خاصة بتنفيذ المشروع وإدارته

1 - يقوم المقترض :

(أ) بوضع حصيلة القرض تحت تصرف هيئة الطرق والكبارى وذلك عن طريق رصد ما يعادلها ضمن الاعتمادات المخصصة لهيئة الطرق والكبارى فى موازنتها وبحيث تقوم هيئة الطرق والكبارى بدورها بالتعاقد مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة للإضطلاع بمسئولية تنفيذ المشروع، ومن ثم تتولى هيئة الطرق والكبارى مسئولية صيانة المشروع .

(ب) ويخول المقترض هيئة الطرق والكبارى ، أو أى جهة تخلفها وتكون مقبولة من الصندوق ، كافة السلطات وتوفر لهما كافة الخدمات التى تمكنهما من أداء مهامها المتعلقة بإدارة تنفيذ المشروع بالكفاءة المطلوبة (بما فى ذلك توفير العدد الكافى والمؤهل من المهندسين والفنيين) .

2 - يتعهد المقترض بأن يقوم بنفسه أو بالواسطة بتوفير جميع المبالغ الأخرى اللازمة - بالإضافة لمبلغ القرض - لتنفيذ المشروع . حال نشوء الحاجة إليها وذلك بشروط وأوضاع تتواءم مع إلتزاماته الواردة فى هذه الاتفاقية .

3 - يتعهد المقترض بأن تقدم هيئة الطرق والكبارى للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع - وذلك بمجرد إعدادها - وأن توافى الصندوق أولاً بأول بأى تعديل مهم يدخل عليها فى المستقبل ، وكل ذلك على النحو المفصل الذى يتطلبه الصندوق من حين لآخر .

4 - يتعهد المقترض بإتخاذ التدابير التى تكفل تنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقاً للأسس الهندسية والمالية والإدارية وأسس المرافق العامة السليمة، ويحيط المقترض الصندوق علماً بالترتيبات المتخذة فى هذا الشأن .

- 5 - يتعهد المقترض بأن تتم الإستعانة فى تنفيذ المشروع بخبرة مستشارين هندسيين مقبولين لدى الصندوق لمراجعة التصاميم التفصيلية والمساعدة فى الإشراف على تنفيذ الأعمال وبحيث يتم إختيار هؤلاء المستشارين وتحديد مهامهم وشروط استخدامهم بموافقة الصندوق .
- 6 - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك تخضع عقود تنفيذ المشروع التى تمول من القرض وكذلك أية تعديلات هامة يراد إدخالها عليها لموافقة الصندوق .
- 7 - يتعهد المقترض بأن تقوم هيئة الطرق والكبارى بإمساك سجلات مستوفاة، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التى تم تمويلها من القرض وبيان استخدامها فى تنفيذ المشروع وتتبع تقدم المشروع (بما فى ذلك تكاليفه) وتوضح، على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها، الحساب الختامى لهيئة الطرق والكبارى وعملياتها .
- وسيمكن المقترض مندوبى الصندوق من الاطلاع على سير العمل فى تنفيذ المشروع وإدارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيهئ المقترض لمندوبى الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .
- ويلتزم المقترض بأن يقدم للصندوق جميع المعلومات والبيانات التى يطلبها - فى حدود المعقول - المتعلقة بإنفاق حصيلة القرض، أو بالبضائع ، أو سير العمل فى تنفيذ المشروع، أو بالحساب الختامى لهيئة الطرق والكبارى أو بإدارتها وأعمالها. ويقدم المقترض للصندوق تقريراً كل ثلاثة أشهر مفصلاً اعتباراً من تاريخ البدء فى تنفيذ المشروع يوضح فيه سير العمل فى تنفيذه والحالة العامة للقرض ومدى مطابقتها ذلك لبرنامج العمل المقرر .
- وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأى بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام. ويلتزم المقترض بأن يقوم بإخطار الصندوق فوراً بأى عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض (بما فى ذلك زيادة تكاليف المشروع فى المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالى) أو ينطوى على تهديد بذلك .

- 8 - يلتزم المقترض بأن يقوم بنفسه أو بالواسطة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع كما يتعهد بأن لا يقوم بعمل أو يسمح بالقيام بأى عمل من شأنه عرقلة أو إعاقة تنفيذ المشروع أو تطبيق أى نص من نصوص هذه الاتفاقية .
- 9 - يلتزم المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بتخصيص الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع لهيئة الطرق والكبارى ولاكتسابها أية حقوق على أراضٍ تكون لازمة لتنفيذ المشروع وصيانته .
- 10 - سعياً إلى تأمين تنفيذ المشروع فى سهولة ويسر، يلتزم المقترض بتكوين وحدة، لإدارة تنفيذ المشروع، وبحيث يتم تكوين هذه الوحدة فى موعد أقصاه 15 يناير 2018 ، أو أى تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق، وعلى أن تكون هذه الوحدة برئاسة مهندس مؤهل وكفاء يكون مديراً للمشروع، وأن تشمل على عدد كافٍ من الموظفين المختصين بالشئون الفنية والمالية حسبما يكون مقبولاً لدى الصندوق ، وتسند للوحدة مهام متابعة وتنسيق أنشطة تنفيذ المشروع ، كما تزود بالصلاحيات وتوفر لها التسهيلات اللازمة لأداء مهامها على النحو المنشود .
- 11 - يتعهد المقترض باتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية البيئة فى منطقة المشروع ولضمان أن يتم تنفيذ المشروع وفقاً للاعتبارات البيئية المناسبة لموقع المشروع وظروفه .
- 12 - يتعهد المقترض بالاستمرار فى إتخاذ الإجراءات التى تكفل أن تكون المقاسات والأحمال المحورية للمركبات التى تستخدم طريق المشروع متناسبة مع المواصفات الهندسية لهذا الطريق وتحقيقاً لهذا الغرض يتعهد المقترض بالاستمرار فى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق النظام والقواعد الخاصة بتحديد الحمولات المحورية .
- 13 - يتعهد المقترض بتحقيق تنسيق فعال بين هيئة الطرق والكبارى والجهات الأخرى المختصة لدى المقترض فى عمليات إزاحة تسهيلات المرافق اللازمة لتنفيذ المشروع، وذلك على النحو الذى يكفل عدم التأخير فى هذا التنفيذ .

- 14 - يتعهد المقترض أن يقوم بنفسه أو بالواسطة بصيانة وإصلاح طريق المشروع والطرق المؤدية إليه بما يتفق مع الأصول الهندسية السليمة والمتطلبات المالية والاقتصادية كما يتعهد بأن يوفر حسب الحاجة الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لذلك .
- 15 - يقوم المقترض باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن تكون الموارد المتاحة لصيانة الطرق ضمن ميزانية هيئة الطرق والكبارى ، كافية لمواجهة هذه التكاليف فى مواقيت الحاجة إليها . كما يتعين على المقترض التأكد من صيانة شبكة الطرق وفقاً للأسس الهندسية السليمة . ولهذه الغاية يلتزم المقترض أيضاً بالتأكد من وجود أرصدة كافية سنوياً لصيانة الطرق لتمويل أعمال الصيانة وبالعامل على دعمها بالمخصصات اللازمة كلما دعت الحاجة لذلك .
- 16 - يتخذ المقترض التدابير الكفيلة بأن يستمر تدقيق حسابات هيئة الطرق والكبارى وبياناتها المالية السنوية التى تشمل قوائمها المالية والبيانات الأخرى المرتبطة بهما فى كل سنة مالية وفقاً لأصول التدقيق السليم المطبقة على نحو منتظم بواسطة مراجعى حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق . كما يتخذ المقترض التدابير التى تكفل موافاة الصندوق فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من نهاية كل سنة مالية بنسخ مصدقة من بيانات هيئة الطرق والكبارى المالية المدققة مصحوبةً بتقرير مراجعى الحسابات . وفى حالة حلول كيان بديل محل هيئة الطرق والكبارى فى إدارة المشروع وصيانته ، فإن النص المتقدم يسرى بشأنها .
- 17 - يتفق المقترض والصندوق أن فى نيتهما أن لا يتمتع أى قرض خارجى آخر بأولوية على قرض الصندوق، ويؤكد الصندوق أنه ليس من سياسته أن يطلب إنشاء ضمانات عينية لتأمين قروضه، على أنه فى حالة إنشاء ضمان عيني أو ترتيب أولوية ما على أموال للمقترض لكفالة سداد قرض خارجى آخر ، يتعد المقترض - ما لم يوافق الصندوق على خلاف ذلك- بأن يتمتع قرض الصندوق مع فوائده والتكاليف الأخرى بذات المعاملة بحيث تصبح له تلقائياً ذات الأولوية فى السداد من حيث المقدار والدرجة .

- 18 - يلتزم المقترض أن يسدد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى بالكامل ، دون أي خصم، ومع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه، سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- 19 - (أ) تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- (ب) يقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين أي دولة أو دول ، فيما عدا دولة الكويت، يجوز سداد القرض بعملتها .

- 20 - يعفى سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- 21 - جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق بشأنها الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها، وكذلك الشأن بالنسبة للمراسلات والوثائق الخاصة بالمقترض والمتعلقة بالمشروع بحيث تعتبر سرية من قبل الصندوق .
- 22 - تعفى جميع موجودات الصندوق ودخله من التأميم والمصادرة والحجز .

(المادة السادسة)

إلغاء القرض ووقف السحب منه

- 1 - يحق للمقترض أن يلغى أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق بذلك . على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغى أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (2) من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

2 - إذا قام سبب من الأسباب الآتية ، واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب إخطار

إلى المقترض أن يوقف سحب أى مبلغ من القرض :

(أ) عدم قيام المقترض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أى مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أى اتفاقية أخرى بين المقترض والصندوق .

(ب) عدم قيام المقترض كلياً أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق بإخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض فى تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته فى هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أى سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقترض فى أن يسحب أى مبلغ من القرض موقوفاً ، كلياً أو جزئياً ، حسب الأحوال ، إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التى من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق بإخطار المقترض بإعادة حقه فى السحب ، على أنه فى حالة توجيه الصندوق إلى المقترض مثل هذا الإخطار ، يعود للمقترض حقه فى السحب محدوداً بالقدر ومقيداً بالشروط المبينة فى الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الإخطار لا يؤثر فى أى حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بحقه فى اتخاذ أية إجراءات مخولة له ومرتبة على قيام أى سبب آخر أو أى سبب لاحق من أسباب الايقاف .

3 - فى حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة 2/ (أ) من المادة السادسة، واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقرض ، أو فى حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات 2/ (ب) و(ج) من المادة السادسة واستمراره قائماً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقرض أو فى حالة قيام السبب الوارد فى الفقرة 2/ (د) من المادة السادسة واستمراره قائماً لمدة (120) مائة وعشرين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقرض ، يحق للصندوق حينئذ أو فى أى وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائماً ، ووفقاً لما يراه ، أن يقرر أن المبلغ المسحوب من القرض وغير المسدد قد أصبح مستحقاً وواجب الأداء فوراً. وبناءً على ذلك ، يصبح ذلك المبلغ مستحقاً وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أى نص آخر فى هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

4 - إذا ظل حق المقرض فى سحب أى مبلغ من القرض موقوفاً لمدة (30) ثلاثين يوماً ، أو إذا بقى من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد فى الفقرة (9) من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق أن يخطر المقرض بإنهاء حقه فى سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، ويتوجيه هذا الإخطار يعتبر هذا المبلغ الباقي من القرض ملغياً .

5 - أى إلغاء للقرض من جانب الصندوق أو إيقاف لحق المقرض فى السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق تعهد نهائى غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (2) من المادة الرابعة ، إلا إذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

6 - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، يستقطع المبلغ الملغى من القرض من أقساط السداد اللاحقة لتاريخ الإلغاء استقطاعاً نسبياً ، بنسبة الأقساط إلى بعضها .

7 - فيما عدا ما نص عليه فى هذه المادة السادسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من إلغاء القرض أو إيقاف السحب .

(المادة السابعة)

قوة إلزام هذه الاتفاقية

أثر عدم التمسك باستعمال الحق، التحكيم

1 - حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة ونافذة طبقاً لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام قوانين أى دولة، ولا يحق لأى من الطرفين أن يحتج أو يتمسك ، فى أى مناسبة من المناسبات ، بأن أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير نافذ ، استناداً إلى أى سبب كان .

2 - عدم استعمال أى من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره فى هذا أو ذاك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه فى الاتفاقية أو باستعمال سلطة من سلطاته بمقتضاها ، لا يخل بأى حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذى لم يستعمل أو يتمسك به أو حصل التأخر فى استعماله أو التمسك به . كما أن أى إجراء يتخذه أحد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لإلتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه فى أن يتخذ أى إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

3 - يسعى الطرفان إلى تسوية أى خلاف أو مطالبة ، بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودى بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودى بين الطرفين ، عرض الخلاف للتوفيق على لجنة من ثلاثة أعضاء ، يعين كل طرف عضواً من أعضائها ، ويعين رئيسها الأمين العام للجامعة العربية بناءً على طلب أى من الطرفين ، وعلى اللجنة أن تنتهى من أعمالها فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها ، فإذا لم تتوصل اللجنة إلى التوفيق بين الطرفين فى المدة المحددة ، أو إذا كان قد تعذر تشكيلها أصلاً لامتناع أحد الطرفين عن تعيين العضو الذى يمثله بها ، عرض الخلاف على التحكيم حسب ما هو مبين فى الفقرة التالية .

4 - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض أحدهم ويعين الصندوق المحكم الثانى ويعين المحكم الثالث (المرجح) باتفاق الطرفين . وفى حالة استقالة أى محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التى عين بها المحكم الأصى ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصى ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف أو الإدعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذى عينه ، فإن لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناءً على طلب طالب التحكيم .

إذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال (60) ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم جاز لأى من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح .

تتعقد هيئة التحكيم لأول مرة فى الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع أقوال كل من الطرفين . وتفصل - حضورياً أو غيابياً - فى المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، ويجب أن يصدر قرارها كتابةً وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ، ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً ، ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار أتعاب أو مكافآت المحكمين وغيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم ، فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب أو المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي أنفقها في التحكيم، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين، وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية في دولة المقترض ودولة الكويت ومبادئ العدالة .

5 - الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين ، أو مطالبة من أحدهما تجب أي إجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات أو البت في المطالبات .

6 - إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة الثامنة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجرى الإعلان بأي طريقة أخرى .

(المادة الثامنة)

أحكام متفرقة

1 - كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر بناءً على هذه الاتفاقية ، أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابياً ، وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (3) من المادة التاسعة ، يعتبر الطلب قد تقدم والإخطار قد تم قانوناً بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالفاكس إلى الطرف الموجه له أو في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

2 - يقدم المقترض إلى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التى تدل على صلاحية وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها فى المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، أو الذين سيقومون نيابةً عن المقترض باتخاذ أى إجراء أو التوقيع على أى مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .

3 - يمثل المقترض فى اتخاذ أى إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناءً على هذه الاتفاقية، وفى التوقيع على أى مستند يوقع عليه تطبيقاً لها ، وزير الاستثمار والتعاون الدولى أو أى شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابى رسمى . وأى تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية وافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابى يوقع عليه ممثل المقترض المذكور، أو أى شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابى رسمى ، بشرط أن يكون من رأيه أن التعديل أو الإضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما أن يزيدا التزامات المقترض ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل أو الإضافة قرينة على أنه ليس فيهما ما يزيد التزامات المقترض .

4 - العناوين الآتية محددة إعمالاً للفقرة (1) من هذه المادة الثامنة :

عنوان المقترض

وزير الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

8 شارع عدلى ، ص . ب 2225 التعاون الدولى - الرمز البريدى 11521

القاهرة - جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني

GHegazi@miic-gov.eg

الفاكس

+ (202) 23908159

عنوان الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المرقاب - شارع مبارك الكبير

صندوق بريد 2921 - الصفاة

13030 الكويت - دولة الكويت

البريد الإلكتروني

operation@kuwait-fund.org

الفاكس

+ (965) 22999091

+ (965) 22999190

(المادة التاسعة)**نفاذ الاتفاقية وانتهائها**

- 1 - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة إلا إذا قدم المقترض إلى الصندوق أدلة وافية تفيد بأن إبرام هذه الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني ، وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً في بلد المقترض .
- 2 - يجب على المقترض أن يقدم إلى الصندوق ، كجزء من الأدلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، رأى قانوني من الجهة الرسمية المختصة بأن هذه الاتفاقية قد أبرمت من جانب المقترض بناءً على تفويض قانوني ، وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً ، وأنها صحيحة وملزمة للمقترض طبقاً لأحكامها .
- 3 - إذا وجد الصندوق أن الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإخطار المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ هذا الإخطار .

4 - إذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة ،
في ظرف (180) مائة وثمانين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء
أى مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يصح أن يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق
في أى تاريخ لاحق أن ينهى هذه الاتفاقية بموجب إخطار إلى المقترض ، وعند إعطاء هذا الإخطار
تنتهى هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

5 - كذلك تنتهى هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها
عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .
تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القاهرة فى التاريخ المذكور فى صدرها
بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين، من نسختين، كل منهما تعتبر أصلاً،
وتعتبر النسختان مستنداً واحداً .

الصندوق الكويتى للتنمية

الاقتصادية العربية

عنه :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

حكومة

جمهورية مصر العربية

عنها :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

الجدول رقم (1)

أحكام السداد

يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض على أربعين (40) قسطاً نصف سنوي يكون تسلسلها ومقدار كل منها على النحو الوارد في الجدول المرفق ، ويستحق القسط الأول منها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب اتفاقية القرض للصندوق ، وذلك بعد مضي فترة إمهال قدرها خمسة (5) سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق بدفع أى مبلغ بناءً على أول طلب سحب من القرض يقدمه المقترض أو من تاريخ قيام الصندوق بإصدار تعهد بناءً على ذلك الطلب ، في حالة ما إذا كان أول طلب سحب من القرض يتعلق باستصدار تعهد من الصندوق بناءً على الفقرة (2) من المادة الرابعة من اتفاقية القرض ، على أن يؤخذ بأى من التاريخين كان أسبق ، وتستحق باقى أقساط سداد القرض تباعاً بعد تاريخ استحقاق القسط الأول ، وذلك على فترات كل منها ستة شهور .

ملحق الجدول رقم (1)

انقساط السداد

الرقم	تاريخ السداد	مقدار القسط المستحق سداداً لأصل القرض مقدراً بالدينار الكويتي
1		437,500/-
2		437,500/-
3		437,500/-
4		437,500/-
5		437,500/-
6		437,500/-
7		437,500/-
8		437,500/-
9		437,500/-
10		437,500/-
11		437,500/-
12		437,500/-
13		437,500/-
14		437,500/-
15		437,500/-
16		437,500/-
17		437,500/-
18		437,500/-
19		437,500/-
20		437,500/-
21		437,500/-
22		437,500/-
23		437,500/-
24		437,500/-
25		437,500/-
26		437,500/-
27		437,500/-
28		437,500/-
29		437,500/-
30		437,500/-
31		437,500/-
32		437,500/-
33		437,500/-
34		437,500/-
35		437,500/-
36		437,500/-
37		437,500/-
38		437,500/-
39		437,500/-
40		437,500/-
المجموع		17,500,000/-

(سبعة عشر مليوناً وخمسمائة ألف دينار كويتي)

جدول رقم (2)

وصف المشروع

يعد المشروع أحد مشاريع برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء الذى يهدف إلى الإسهام فى تنمية التجمعات السكانية من البدو الرحل عن طريق توفير سبل استقرارهم وخلق بيئة مناسبة لتطوير أنشطتهم ومشجعة لخلق الاستثمارات الإنتاجية والتنموية مما يساهم فى توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة وتحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان سيناء .

يهدف المشروع إلى تكامل شبكة الطرق فى شبه جزيرة سيناء ورفع مستوى سلامة استخدامها وتخفيض تكاليف التشغيل وزمن الانتقال ، مما يسهم فى خدمة جهود التنمية فى منطقة تأثير المشروع ، وزيادة فرص العمل ، فضلاً عن تيسير الحصول على الخدمات التعليمية والصحية للسكان . كما يهدف المشروع إلى خدمة حركة التجارة بين ميناء العريش البحرى ومناطق شمال ووسط وجنوب سيناء ، وخدمة الحركة التجارية بين منفذ العوجة البرى ، ومناطق شمال سيناء .

يقع المشروع فى شبه جزيرة سيناء ، ويتخذ مساراً شمالياً جنوبياً يربط بين محافظة شمال سيناء والحدود الشمالية لمحافظة جنوب سيناء . يبدأ المشروع من طريق القنطرة/ العريش بالقرب من بئر العبد ، وينتهى فى طريق النفق/ طابا فى منطقة صدر حيطان .

يشمل المشروع أعمال إنشاء طريق يبلغ طوله الإجمالى حوالى 160 كيلو متر إلى طريق مسفلت بست حارات (3 حارات لكل إتجاه بعرض 3.6 متر لكل حارة) وبعرض إجمالى يبلغ 46 متراً تشمل جزيرة وسطية يبلغ عرضها 20 متراً وأكتاف جانبية لكل جانب بعرض 2 متر خارجياً 0.5 متر داخلياً . كما يشمل المشروع أعمال منشآت تصريف المياه وأعمال الحماية والسلامة ، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية التى تشمل مراجعة التصاميم التفصيلية والإشراف على التنفيذ .

يتكون المشروع من العناصر الرئيسية التالية :

(أ) أعمال الهندسة المدنية وتشمل :

- 1 - الأعمال التحضيرية والتي تشمل هدم أى منشآت قائمة- إن وجدت - وتنظيف المسار وتشبيد المنشآت المؤقتة اللازمة لعمل موظفى المقاول والمكتب الاستشارى .
- 2 - الأعمال الترابية بما فيها شق الجبال وطبقات الرصف اللازمة لتشبيد الطريق .
- 3 - منشآت تصريف المياه والتي تتكون من عبارات (برابخ) صندوقية وأنبوبية .
- 4 - منشآت الحماية والسلامة وتتألف من علامات مرورية ، ومصداًت معدنية عند المنحنيات ، وتخطيط طولى .

(ب) الخدمات الاستشارية والتي تشمل مراجعة التصاميم التفصيلية والإشراف على التنفيذ

من المتوقع أن يكتمل تنفيذ أعمال المشروع بحلول نهاية يونيو 2022 .

خطاب جانبي رقم (1)

حكومة جمهورية مصر العربية

التاريخ: 2018/3/13

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المرقاب - شارع مبارك الكبير

صندوق بريد (2921) الصفاة

13030 الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : قائمة البضائع التي ستمول من القرض

وطرق وإجراءات الحصول عليها

بالإشارة إلى الفقرة (6) من المادة الرابعة من اتفاقية القرض التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم للإسهام في تمويل مشروع طريق عرضى 4 ، فإننا نرفق لكم مع هذا قائمة البضائع التي تبين البنود التي سيتم تمويلها من هذا القرض والنسبة المئوية التي ستمول من تكاليف كل بند . ويجوز للصندوق في حالة إذا ما تبين له أن المبلغ المخصص لأي بند من بنود قائمة البضائع غير كاف لتمويل النسبة المحددة من التكاليف المتوقعة لذلك البند أن يتخذ أيًا من الإجراءات التالية :

(أ) أن يخصص لذلك البند ، في حدود القدر المطلوب لتغطية العجز في التمويل بحسب النسبة المحددة ، مبلغ إضافي خصمًا على الاحتياطي غير المخصص من مبلغ القرض أو خصمًا على المبلغ المخصص لأي بند آخر إذا تبين للصندوق وجود فائض فيه .

(ب) أن يخفض النسبة التي تمول من القرض من تكاليف البند ، إذا كان المبلغ المخصص ، على نحو ما تقدم ، غير كاف لتغطية العجز المشار إليه أو إذا كان من رأى الصندوق أنه ليس بالإمكان تخصيص أى مبلغ إضافي من القرض لتمويل ذلك البند ، وبحيث يؤدي هذا التخفيض إلى استمرار السحب من القرض لتمويل البضاعة أو الأعمال أو الخدمات المدرجة في البند حين تغطية تكاليفها بالكامل .

وتؤكد أن حصيلة القرض لن تستخدم بأي طريقة كانت لتغطية أى رسوم أو ضرائب مفروضة بموجب قوانين جمهورية مصر العربية .

بالنسبة للخدمات الاستشارية المطلوبة لمراجعة التصميم التفصيلية للمشروع والإشراف على تنفيذه ، فإنه سيتم الحصول عليها وفقاً للإجراءات الموضحة في دليل استخدام الاستشاريين المعتمد في الصندوق لأغراض العمليات الممولة وكذلك الإجراءات المبينة في هذا الخطاب وعلى أساس ذلك فسيتم بالاتفاق بين الجانبين إعداد قائمة قصيرة تتضمن مؤسسات استشارية محلية لتوجيه الدعوة لهم لتقديم عروضهم لتوفير الخدمات الاستشارية المطلوبة وستوجه الدعوة للمؤسسات الاستشارية في كل حالة على أساس ضوابط للمهام الاستشارية المطلوبة . يتم الاتفاق عليها مع الصندوق . وسيشترط خطاب الدعوة للمستشارين موافاة الصندوق بنسخة من عرض كل مستشار وتقديم كل من عرضه الفني والمالى فى مظهر مختلف ، وسيتم فتح العروض الفنية أولاً وتقييمها وإرسال تقرير التقييم الفنى للصندوق ، ثم يتم فتح العروض المالية وتقييم العروض من الناحيتين الفنية والمالية معاً ، وذلك وفقاً لمعايير للتقييم فى المرحلتين يتم الاتفاق عليها مسبقاً مع الصندوق ، وسنقوم بموافاتكم بتقرير مفصل عن تقييم العروض المدمج عند الانتهاء من ذلك ، مصحوباً بالتوصية الخاصة باختيار المستشارين لتوفير الخدمات الاستشارية المطلوبة ، وذلك لإبداء موافقتكم عليها .

وكما نؤكد أن الأعمال الخاصة بتنفيذ المشروع والتي ستمول من القرض سوف يتم التعاقد عليها عن طريق الإسناد المباشر إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة .

أما فيما يتعلق بتنفيذ مقتضيات الفقرة رقم (6) من المادة الخامسة من اتفاقية القرض ، وما لم يكن قد تم الحصول على موافقتكم من قبل فسوف نبعث لكم بنسخة من مسودة عقد التنفيذ لدراستها والتعليق عليها وسنقوم بإدخال أى تعديلات معقولة تطلبون إدخالها على هذه الوثيقة وذلك مع مراعاة أحكام القوانين والنظم السارية فى جمهورية مصر العربية . وسنقوم بالحصول على موافقتكم بالنسبة لأى تعديل هام يقترح إدخاله قبل أو بعد ترسية المناقصة على شروط أى عقد يكون قد سبق لكم الموافقة عليه . هذا وسنرسل لكم نسخاً أصلية أو طبق الأصل ، مشهوداً على صحتها من جميع العقود التى ستمول من القرض وذلك فور التوقيع على تلك العقود ، وذلك لأغراض سجلاتكم والسحب من القرض . وفى حالة عقود شراء البضائع التى تمول من القرض والتى تشترط فتح خطابات اعتماد مستندية معززة ، فإنه سيراعى تعزيز هذه الخطابات ، متى كان ذلك ممكناً ، من قبل بنك أو بنوك تملكها أو تساهم فيها جهات مصرية أو كويتية . وإذ نرجو أن يكون ما ورد فى هذا الخطاب مطابقاً للفهم المتبادل بين الطرفين فإننا نرجو تأكيد ذلك وإبداء موافقتكم على قائمة البضائع المرفقة بالتوقيع على النسخة المرفقة من هذا الخطاب بما يفيد ذلك وإعادتها إلينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حكومة جمهورية مصر العربية

عنها :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

نوافق :

الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية

عنه :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

قائمة البضائع
التي تمول من القرض

النسبة المئوية من إجمالي تكاليف البند	المبلغ المخصص بالدينار الكويتي	البند
39% (*)	15,650,000	(1) أعمال الهندسة المدنية
100%	800,000	(2) الخدمات الاستشارية لمراجعة التصاميم والإشراف ...
-	1,050,000	(3) الاحتياطي
	17,500,000	المجموع

(*) يتم الصرف على طلبات السحب الأولى بنسبة (100%) حتى يصبح القرض الثاني لهذا المشروع من الصندوق الكويتي متاح للسحب .

خطاب جانبي رقم (2)

حكومة جمهورية مصر العربية

التاريخ: 2018/3/13

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المرقاب - مبارك الكبير

صندوق بريد (2921) الصفاة

13030 الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى إتفاقية قرض مشروع طريق عرضى 4 ، الموقعة بيننا بتاريخ اليوم ، نتشرف بأن نؤكد لكم بأننا على بينة تامة بالقواعد المطبقة فى الصندوق الكويتى بشأن مصادر السلع والخدمات التى يجوز تمويلها من قروض الصندوق . لذلك فإننا سنتخذ التدابير الكفيلة بعدم استخدام حصيلة قرض المشروع المذكور لتمويل أية بضائع أو خدمات من أى مصدر لا يوافق عليه الصندوق . وإننا إذ نأمل أن يكون ما تقدم مطابقاً للفهم المتبادل بيننا ، نرجو تأكيد موافقتكم على ما جاء فى هذا الخطاب وذلك بالتوقيع على النسخة المرفقة منه وإعادتها إلينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حكومة جمهورية مصر العربية

عنها :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

نوافق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

خطاب جانبي رقم (3)

حكومة جمهورية مصر العربية

التاريخ: 2018/3/13

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المرقاب - شارع مبارك الكبير

صندوق بريد (2921) الصفاة

13030 الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الفقرة (4) من المادة الثالثة من إتفاقية قرض مشروع طريق عرضي 4 ، الموقعة بيننا بتاريخ اليوم فإن من المفهوم لدينا أنه في حالة السحب من القرض بعملة غير الدينار الكويتي فإن سعر الصرف المستخدم في تحديد المبلغ المسحوب من القرض سيكون هو السعر المحدد في الإشعار الوارد للصندوق من البنك الذي يقوم بدفع المبلغ المسحوب وقيد المبلغ المقابل له بالدينار الكويتي على حساب الصندوق . أما في حالة سداد أقساط القرض و/أو الفوائد بعملة غير الدينار الكويتي يقبلها الصندوق ، فإن المبلغ المقابل لذلك بالدينار الكويتي سيحدد وفقاً للإشعار الوارد للصندوق من البنك الذي يتسلم المبلغ المسدد لقيده لحساب الصندوق لديه بالدينار الكويتي .

وإننا إذ نأمل أن يكون ما تقدم مطابقاً للفهم المتبادل بيننا ، نرجو تأكيد موافقتكم على ما جاء في هذا الخطاب وذلك بالتوقيع على النسخة المرفقة منه وإعادتها إلينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نوافق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حكومة جمهورية مصر العربية

عنه :

عنها :

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

(إمضاء)

المفوض بالتوقيع

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (٢٢٧) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٠
بالموافقة على اتفاقية قرض مشروع طريق عرضى ٤ "ضمن برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء"
بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ،
بمبلغ ١٧ مليوناً و ٥٠٠ ألف دينار كويتى ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ ؛
وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٧ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية قرض مشروع طريق عرضى ٤ "ضمن برنامج تنمية
شبه جزيرة سيناء" بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتى للتنمية
الاقتصادية العربية ، بمبلغ ١٧ مليوناً و ٥٠٠ ألف دينار كويتى ، والموقعة فى القاهرة
بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣

ويعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠١٨/٩/٦

صدر بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥

وزير الخارجية

سامح شكرى